الصحافة المغربية والخطاب السياسي.. اشكالية الوعي والمعرفة

وليد السليماني*

■ التأمت أشغال المائدة المستديرة والتي نظمها نادي القلم المغربي ومختبر السرديات في موضوع: (الصحافة والخطاب السياسي: الوعي والمعرفة) وذلك يوم الجمعة 26 كانون الثاني (يناير) 2007.. حيث ترأس اللقاء د. شمس الدين بلقايد ممهدا للموضوع بورقة تأطيرية عرض فيها لنقطتين أساسيتين:

الأولى وتتعلق بطبيعة التحولات السريعة التي مست علاقة الصحافة بالوعي السياسي.

الثانية من تأثير الأولى وتتعلق بالأخلاق والالتزام وطبيعة المعرفة.

المتدخل الأول جلال الطاهر (محام بهيئة الدارالبيضاء ورئيس تحرير مجلة «المحامي») قدم قراءة نقدية وتصنيفية للتجربة المغربية حيث عرض في البداية لوضعية الصحافة التي هي عين المجتمع على حركيته الذائبة.. وانعكاس لتفاعل الحاكمين والمحكومين، ثم ربط د. جلال قوة هذا الطرف أو ذاك بمدى حضور الوعي السياسي.. ممثلا لذلك بالصحافة المغربية ابان الاحتلال الفرنسي والاسباني.. فرغم بساطتها وعدم حرفيتها فقد تميزت بوعي سياسي وطني صادق شكل اطارا آخر للصراع من اجل قضايا الحرية والاستقلال.. وهي مطالب تهم الشعب المغربي برمته. انتقل، بعد ذلك المتدخل الى سنوات ما بعد الاستقلال وقد شهدت الصحافة المغربية توجهات أخرى، بنفس مباشر، للتعبير عن قضايا الاستقلال بنوع من المعالجة البسيطة والتي لا تخلو من الطوباوية بالنسبة للأهداف والغايات.

المرحلة الأخرى التي عالجها د. جلال هي الفترة التي انشطرت فيها الحركة الوطنية سياسيا الى توجهين برزا عبر صحافة كل طرف: توجه يريد استقلالا شاملا ينعكس على كل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما الفريق الآخر فكان يقصر الاستقلال على الراية والنشيد الوطني فيما بقية القضايا تظل مؤجلة... هنا أصبحت صحافة تعتنق مبادئ وقيم والتزامات الاستقلال الشامل مقابل صحافة ثانية موالية للحاكمين. والمتتبع للصحافة وخطابها السياسي في هذه المرحلة وما تلاها يدرك مدى التمزق الاجتماعي كتعبير عن هذين التيارين وقد شهدا العديد من النزالات التي كانت دموية ـ أحيانا ـ بين مكونات الشعب المغربي، والذي وحدته المقاومة وفرقه الاستقلال..وهي مفارقة يجد المتتبع آثارها من خلال افتتاحيات وتعاليق نخبة من السياسيين من الفريقين، عبر صحافة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ممثلة التيار الأول، وعبر جريدة «التحرير» وافتتاحيات الفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي وعبد الله ابراهيم.

الاتجاه الآخر تعبر عنه صحافة (الماص) وبعض توابعها.

المحور الأخير الذي قاربه الميتر جلال الطاهر هو الصحافة الجديدة في هذه المرحلة حيث اعتبرها انعكاسا للتطور الاعلامي والثقافي وللمتغيرات العالمية اذ يمكن رصد الوعي السياسي الصحافي في المزاوجة بين الانكباب على الراهن بكل تفاصيله والعودة ـ في فترات ـ الى الماضي السياسي لقراءته بصيغة أخرى ليست بالحدة التي كانت من قبل..ووسط ثقافة التراضي والتوافق.

ان الصحافة المستقلة/الخاصة اليوم هي عين ناقدة وأحيانا بقسوة لعيوب ونقائص العملية التوافقية التي تمت بين الطرفين المتصارعين منذ الاستقلال الى أواخر الثمانينات.

وختم الأستاذ تدخله بتقديم خلاصات مركزة حول المتاعب التي واجهتها الصحافة بالأمس وطبيعتها ومشاكل اليوم ونبل القيم التي تطبع مسار صحافتنا.

مداخلة د. عبد الرحمن غانمي (أستاذ جامعي) تركزت حول عمر بنجلون وجدلية التفكير الاعلامي، معتبرا أن عمر بنجلون هو علم بارز، جمع بين اهتمامات وانشغالات متعددة، والأهم من دلك فان مسؤولياته وتضحياته النضالية لم تحوله الى «مناضل آلي» يكتفي بتنفيذ وترجمة البرامج السياسية، بل يمكن القول ان خبرته هذه كانت بمثابة ذخيرة فكرية لافتة، وأيضا اعلامية من خلال الكثير من الأفكار والآراء التي كانت تعكسها مشاركته في منتديات سياسية وفكرية واعلامية، باعتباره كان مشرفا على جريدة «المحرر» التي تعرضت للمنع منذ أزيد من ست وعشرين سنة، حيث أن عمله لم يكن مقتصرا على التعريف الاداري والتقني والمالي الروتيني، وانما كان يتجاوزه الى مساهمته الكبرى في رسم خط تحريري حداثي ديمقراطي، احتجاجي بصوت مسؤول وعال ووطني، يتوخى تكريس الحرية الاعلامية والسياسية في ظل ظروف القمع والاضطهاد والمنع المتواصل للكلمة المعارضة، التي كان لها ثمنها الغالي، وهو ما جسده عمر بنجلون، باستشهاده على اثر اغتيال غادر، سنة 1975.

بعد ذلك انتقل عبد الرحمن الى مقترح ضرورة جمع وتوثيق وضبط المقالات والافتتاحيات التي كتبها عمر بنجلون، والتي تكشف عن حس فكري متميز، حيث لم يكن يكتفي بعرض الأخبار بشكل سطحي، وانما نجح في رصد الواقع وفضحه وربط المعطيات ببعضها البعض، وتحليلها فكريا واعلاميا، أي أن هذه المقالات لم تكن فقط حاجة اعلامية روتينية، بقدر ما كانت تكشف عن رؤية عميقة تربط السياق الاعلامي بعوامل سياسية وتاريخية وفكرية مؤثرة، في اطار الصراع الشامل مع قوى الارتداد في مجتمعنا، مع التأكيد على الثوابت الوطنية، وعلى رأسها القضية المقدسة لدى كل المغاربة، أي الصحراء المغربية، وربط كل هذه بجدلية الصراع مع قوى الاستعمار الجديد في فلسطين وكل الأقطار العربية، ولا نبالغ اذا اعتبرنا أن مساهمات عمر بنجلون الاعلامية والفكرية، تكشف عن فكر متجذر، وكأنه لا يزال يعيش بيننا.

وختم غانمي مداخلته بالتأكيد أن تأثير عمر بنجلون الاعلامي لم يشمل فقط جريدة حزبه ومحازبيه، وقراءها، وانما من خلال ما كانت تصدح به مقالاته من جرأة وتحليل واستشراف للمستقبل، ومن ترسيخ عملي لأسس الحرية والديمقراطية والحداثة، بمعناها العميق، لا المشوه والايديولوجي، كان يتسع هذا التأثير ليمس تيارات سياسية أخرى، ويستفز قوى نافذة في الدولة، والأهم من ذلك، فان صدى تحليلاته ومقالاته كان له وقع قوي على المجتمع، وهذا ما نفتقده كثيرا في وقتنا.

مداخلة د. شعيب حليفي (أستاذ جامعي وكاتب) اهتمت بقراءة في تحليل الخطاب السياسي لأحد أعمدة الصحافة العربية بالعالم العربي عبد الباري عطوان، والذي أصبحت تحليلاته مرجعا في تشكيل رؤية غير مغلوطة عما يجري من أحداث في العالم العربي، خصوصا وان الآلة الاعلامية الغربية والأمريكية والصهيوبية المأجورة حاضرة بكل الأساليب لفرض تحليلاتها.

وبعد تمهيدات ضرورية انتقل المتدخل للحديث بشكل عام عن خصوصيات الوعي السياسي في خطابات /افتتاحيات عبد الباري عطوان في جريدة «القدس العربي» على مدى السنوات الفارطة، وما يميزها من قدرة على التفكيك والبناء وضمنهما يتحقق الكشف والتعليق الذي تحول مع اكتساب المصداقية الى رؤية تنطلق من قناعات لا تلتزم بجهة ما، بقدر ما هي ملزمة بأخلاق وقيم اعتبارية، قيم الكتابة والصحافة والمواطنة.

ثم انتقل شعيب بعد ذلك الى تحليل نموذج افتتاحية كتبها عبد الباري عطوان في عدد ثامن كانون الثاني (يناير) 2007 بجريدة «القدس العربي».. وقد استعان الباحث لتقريب التحليل بعرض نص الافتتاحية على شاشة مكبرة متحكم فيها.. مفصلا من خلال عرض مفصل لثلاثة محاور طبعت الخطاب:

أولا: المنهجية في بناء الموضوع وتشكيل الرؤية والموقف. فالافتتاحية كما يكتبها د. عطوان تبدع طريقتها في عرض الأفكار والمعلومات والأخبار والمواقف بمنهجية تشد المتلقي وتجعله مساهما ومشاركا. وقد أوضح حليفي على الشاشة الفقرات الأربع المكونة للافتتاحية وكيفيات صوغ الرؤية عبر تدرج يعتمد الوضوح واللغة الصحافية التي تمتح من معجم سياسي وأدبي ـ جمالي.

ثانيا: التنسيب وهو النقطة الثانية التي عالجها الباحث لابراز أن التحليل السياسي عند عطوان من ركائزه الأساسية الابتعاد عن اللغة المتخشبة والمتسلطة التي تقدم خطابها باعتباره تحليلا مقدسا ومطلقا.. وقد بين، عبر الشاشة، أهم الفقرات التي تطرح وجهة النظر والموقف من منظور نسبي بالحديث عن الاحتمالات الممكنة والفرضيات المتوقعة (الفقرة الأولى والثالثة).

ثالثا: تحدث شعيب حليفي في المحور الثالث، بشكل مسهب، عن انتاج المعرفة في الخطاب عند عبد الباري عطوان.. في تنوعها معرفة سياسية وتاريخية، وهو ما وضحه من خلال كتابة تركيبية تتضمن معلومات وشواهد ماضية وأحداثا ونتائج حاضرة تفضي الى معرفة محملة بمرجعيات تمتلك القدرة على تفكيك الخطابات وفضحها.

وقد عرف هذا اللقاء بعد نهايته نقاشا عاليا قدم فيه المشاركون ملاحظات ورؤى أخرى في التحليل.

* كاتب من المغرب

ما الجديد في «الاستراتيجية الأمريكية الجديدة» بالعراق؟

يحيى اليحياوي*

■ عندما استلم جورج بوش الابن تقرير بيكر/هاملتون، بداية شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، أثنى على محرريه من الحزبين، وحمد للسيناتورين السابقين جدية المجهود، والعمل «الدقيق» الذي ثويا خلفه، ووعد لدى استقباله للجنتهم، أن يحتكم الى بعض من عناصر توصياته في صياغة «الاستراتيجية» المفروض اعتمادها، في ضوء هيمنة غرمائه الديمقراطيين على مجلسي الكونغرس، واشتداد المعارضة الشعبية لحرب طال أمدها وازدادت خسائرها، ولم يعد دافع الضرائب الأمريكي يعلم شيئا عن مآلها، ناهيك عن تزايد كراهية العالم (لربما كل العالم) للأمريكان، سلطة ونوابا ونخبا بالمراكز والجامعات.

وعلى الرغم من تجرع جورج بوش (في حينه على الأقل، واللجنة مكتملة من حوله)، لامتعاضه الشديد من توصيفات وفرضيات التقرير، و«حدة» توصياته، وذهاب محرريه لحد معاكسة الرئيس في العديد من قناعاته وتوجهاته، فانه تنصل منها بالتدريج، حتى اذا كان له أن يصرح بالخطوط الكبرى لـ«الاستراتيجية الجديدة» بالعراق، أقبر التقرير بمفرداته العريضة، كما بأبسط وأخف توصياته:

+ فالرئيس الأمريكي لم يأخذ بتوصية «الانسحاب التدريجي» (أو «اعادة الانتشار» احتكاما الى الشائع من أدبيات) الذي محورت اللجنة جل صفحات التقرير حوله، ليس فقط ادراكا منها بفشل المشروع الأمريكي ببلاد الرافدين، بل وأيضا بجهة قناعة أن البقاء هناك دونما أفق محدد معلن، من شأنه زيادة التكاليف (الباهظة أصلا)، والتورط أكثر بمستنقع أخذ يتسع ثم يتسع، حتى غدا مسرحا يتطاحن من بين ظهرانيه الكل مع الكل ضد الكل.

فعلى النقيض مما أوصت به اللجنة، خرجت «الاستراتيجية الجديدة» بقرار ارسال أزيد من عشرين ألفا من الجنود الاضافيين، يتكفل الجزء الأكبر منهم بمطاردة المقاومة بالأنبار بيتا بيتا، بينما يتكفل الجزء الآخر بدعم «خطة أمن بغداد»، حيث لاجتثاث الميليشيات الكبرى (ميليشيا مقتدى الصدر تحديدا) النصيب الأكبر، ولمقاتلي القاعدة والميليشيات الأخرى ما تبقى من «ميزانية الخطة» تجهيزا وتأطيرا عسكريا.

لم ينصت جورج بوش هنيهة واحدة لتوصية بيكر ـ هاملتون بأن لا نجاعة كبرى من زيادة القوات، ولا أعار كبير اهتمام لتبني التوصية اياها من لدن مجلسي كونغرس مهيمن على غرفتيه من لدن ديموقراطيين اختارهم الشعب الأمريكي بناء على ذات الالتزام، بل صم (جورج بوش أقصد) على استعجال التحاق الجنود الاضافيين بأرض المعركة ضدا على نواب معارضين للمبدأ، لكن بمفارقة الأمور، غير قادرين سياسيا على قطع التمويل أو تحجيم مستواه.

+ والرئيس الأمريكي لم يأخذ بتوصية نصحته بفتح جسور الحوار مع ايران وسورية، باعتبارهما البلدين الجارين المباشرين للعراق، حيث للأولى الحل والعقد عبر حلفائها بالسلطة وبالميليشيات، وللثانية ربما بعض من عناصر الحل والعقد في محافظة دونما أفق محدد معلن، من شأنه زيادة التكاليف (الباهظة أصلا)، والتورط أكثر بمستنقع أخذ يتسع ثم يتسع، حتى غدا مسرحا يتطاحن من بين ظهرانيه الكل مع الكل ضد الكل.

فعلى النقيض مما أوصت به اللجنة، خرجت «الاستراتيجية الجديدة» بقرار ارسال أزيد من عشرين ألفا من الجنود الاضافيين، يتكفل الجزء الأكبر منهم بمطاردة المقاومة بالأنبار بيتا بيتا، بينما يتكفل الجزء الآخر بدعم «خطة أمن بغداد»، حيث لاجتثاث الميليشيات الكبرى (ميليشيا مقتدى الصدر تحديدا) النصيب الأكبر، ولمقاتلي القاعدة والميليشيات الأخرى ما تبقى من «ميزانية الخطة» تجهيزا وتأطيرا عسكريا.

لم ينصت جورج بوش هنيهة واحدة لتوصية بيكر ـ هاملتون بأن لا نجاعة كبرى من زيادة القوات، ولا أعار كبير اهتمام لتبني التوصية اياها من لدن مجلسي كونغرس مهيمن على غرفتيه من لدن ديموقراطيين اختارهم الشعب الأمريكي بناء على ذات الالتزام، بل صم (جورج بوش أقصد) على استعجال التحاق الجنود الاضافيين بأرض المعركة ضدا على نواب معارضين للمبدأ، لكن بمفارقة الأمور، غير قادرين سياسيا على قطع التمويل أو تحجيم مستواه.

+ والرئيس الأمريكي لم يأخذ بتوصية نصحته بفتح جسور الحوار مع ايران وسورية، باعتبارهما البلدين الجارين المباشرين للعراق، حيث للأولى الحل والعقد عبر حلفائها بالسلطة وبالميليشيات، وللثانية ربما بعض من عناصر الحل والعقد في محافظة دونما أفق محدد معلن، من شأنه زيادة التكاليف (الباهظة أصلا)، والتورط أكثر بمستنقع أخذ يتسع ثم يتسع، حتى غدا مسرحا يتطاحن من بين ظهرانيه الكل مع الكل ضد الكل.

فعلى النقيض مما أوصت به اللجنة، خرجت «الاستراتيجية الجديدة» بقرار ارسال أزيد من عشرين ألفا من الجنود الاضافيين، يتكفل الجزء الأكبر منهم بمطاردة المقاومة بالأنبار بيتا بيتا، بينما يتكفل الجزء الآخر بدعم «خطة أمن بغداد»، حيث لاجتثاث الميليشيات الكبرى (ميليشيا مقتدى الصدر تحديدا) النصيب الأكبر، ولمقاتلي القاعدة والميليشيات الأخرى ما تبقى من «ميزانية الخطة» تجهيزا وتأطيرا عسكريا.

لم ينصت جورج بوش هنيهة واحدة لتوصية بيكر ـ هاملتون بأن لا نجاعة كبرى من زيادة القوات، ولا أعار كبير اهتمام لتبني التوصية اياها من لدن مجلسي كونغرس مهيمن على غرفتيه من لدن ديموقراطيين اختارهم الشعب الأمريكي بناء على ذات الالتزام، بل صم (جورج بوش أقصد) على استعجال التحاق الجنود الاضافيين بأرض المعركة ضدا على نواب معارضين للمبدأ، لكن بمفارقة الأمور، غير قادرين سياسيا على قطع التمويل أو تحجيم مستواه.

+ والرئيس الأمريكي لم يأخذ بتوصية نصحته بفتح جسور الحوار مع ايران وسورية، باعتبارهما

* باحث وأكاديمي من المغرب
elyahyaoui@elyahyaoui.org

معوقات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا

د. محمدو بن محمد*

■ تمر موريتانيا منذ استيلاء حركة الثالث من اب (اغسطس) 2005 بحالة غير مسبوقة من الاستنفار السياسي لجميع القوى السياسية والمدنية في البلاد، وتأتي هذه الحالة الاستنفارية بعد أن أعلن قادة موريتانيا الجدد من خلال مجلسهم العسكري للعدالة والديمقراطية عن عزمهم على اشراك كافة القوى الموريتانية من أحزاب وهيئات مجتمع مدني في عملية بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية تقطع العهد مع كل ما كانت عليه هذه المؤسسات في صورتها السابقة من هشاشة وضعف وتبعية لحكم الرئيس السابق العقيد معاوية ولد الطايع.

والحقيقة أن أهم ما يميز هذا الاعلان هو أخذه ـ فيما يبدو ـ بعين الاعتبار الحالة السيئة التي تم بها بناء المؤسسات الديمقراطية في العهد السابق في ظروف تميزت برؤية أحادية من نظام ولد الطايع للمسار الديمقراطي، قامت هذه الرؤية على ترجيح أسلوب الجرعات المتقطعة لهذا المسار والاستلهام الفاعل والمبهر لشعارات من قبيل التغيير في ظل الاستقرار أو التغيير في ظل الاستمرار، هذا الأسلوب الذي تخللته في أحايين كثيرة تقهقرات وتراجعات عن كل ما هو ديمقراطي، من هنا وانطلاقا من هذا الاعتبار نعتقد أنه يأتي اصرار المجلس العسكري ممثلا في رئيسه على التأكيد في مختلف المناسبات بأن البناء الجديد لهذه المؤسسات سيتم ـ هذه المرة ـ في ظل اشراك مختلف القوى السياسية والمدنية في عملية البناء الجديدة هذه. واذا ما انطلقنا بداية من قاعدة أنه لا يوجد شيء سلبي بالكامل، فلا بد من الاقرار المبدئي بأن التجربة السابقة ربما قد تكون أفادت الموريتانيين بقدر ما أضرتهم، فمع التسليم المبدئي بكل ما صاحبها من مساوئ واخفاقات بسبب هذا البناء الأحادي للمؤسسات الديمقراطية، فانها لم تخل في الواقع من بعض المزايا، ليس فقط من حيث النظر اليها كمحطة مهمة في التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر، وانما باعتبارها كذلك أرضية أساسية خلقت لدى الانسان الموريتاني بصورة عامة والسياسي على نحو خاص قدرا ما، من الوعي بأهمية المطلب الديمقراطي، والنظر من ثم الى هذا المطلب باعتباره حقا طبيعيا لكل موريتاني، بل ولكل انسان وليس منة أو منحة من أحد، كما ظل يحلو للبعض تصويره حين يتحدثون عن ما يعتبرونه الانجاز الديمقراطي للنظام السابق، فضلا عما خلقته هذه التجربة من وعي مهم ببعض مضامين المسألة الديمقراطية ككل، بسبب الخبرة التي أكسبتها للمواطن الموريتاني العادي من خلال التعاطي مع العديد من المظاهر الاجرائية لهذه المسألة، كالتسليم بمبدأي التعددية السياسية على هشاشتها وبالحق في الاختلاف، ناهيك عن الوعي بآلية اجراء الانتخابات وبممارسة العمل الاعلامي المستقل، حتى وان اقتصر الأمر على جانبه المكتوب دون المرئي. وهي أمور ظل الموريتانيون شأنهم شأن العديد من الشعوب العربية والافريقية يجهلونها حتى وقت قريب.

ومع ذلك فانه لا مناص من القول أيضا ان هذا الجانب الشكلي للتجربة السابقة على أهميته لم يكن لوحده كافيا، فقد كانت من حيث المضمون والجوهر بعيدة كل البعد عن مستوى الانتقال الحقيقي الى الحكم الديمقراطي، كما أنها لم تكن في الواقع ذات قيمة تذكر على مقياس سلم الانتقال الديمقراطي، لأنها قامت أولا على نفي مبدأ حاكم ومهم في أي تحول ديمقراطي حقيقي ألا وهو «مبدأ التداول السلمي على السلطة»، كما أنها من جهة ثانية عمدت الى الاستئثار المطلق بالحكم بوقوفها في وجه أي نوع من أنواع المشاركة السياسية الحقيقية في القرار السياسي للبلد، ومن ثم في ادارة شؤونه العامة. بل انه على العكس من ذلك عانى الشعب الموريتاني في السنوات الأخيرة لهذه التجربة من تغول خطير للسلطة الحاكمة، فأصبحت مصادرة الصحف المستقلة وحل الأحزاب والاعتقالات السياسية التعسفية سمة مصاحبة لمختلف الاستحقاقات السياسية، مما أدى الى تراجع كبير في هامش الحرية السياسية الذي تميز به الصدر الأول منها. واذا أضفنا الى ما تقدم الأزمات الاقتصادية الخانقة وظروف الفقر المستشري بين غالبية الموريتانيين، والذي تعزز كثيرا بسبب الفساد المالي والاداري للطغمة الحاكمة في النظام السابق ومن على شاكلتها من المقربين، وذلك في ظل تخل كامل للدولة عن دورها الاجتماعي تحت اكراهات مؤسسات النقد الدولي وما يسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادي، يمكن أن نتبين بوضوح حجم الاحتقان السياسي والاجتماعي، والشعور الواسع بالظلم والغبن لدى شرائح عريضة من المجتمع رأت ثلة قليلة من المجتمع ترفه بثروات وخيرات بلدها، بينما تعاني هي من الفاقة والفقر، الأمر الذي هدد السلم المجتمعي في عمقه وأنذر بحروب أهلية على غرار ما حصل في دول أفريقية عديدة.

ولعل شعور الجميع بهذا الخطر الداهم وبضرورة التغيير بلغ ذروته بتدخل الجيش مرة أخرى في الحياة السياسية بعد أن ظن الموريتانيون ـ وربما العالم كله ـ أن عهد الانقلابات العسكرية قد ولى الى غير رجعة، فظهرت أبرز المحاولات العسكرية للتغيير مجسدة في المحاولة الانقلابية الأولى التي قام بها الرائد صالح ولد حننه ورفاقه في العام 2003م، والتي غرست بالرغم من فشلها المسمار الأول في نعش نظام الرئيس السابق العقيد ولد الطايع، لينفتح الباب بعد ذلك ومن داخل هذا النظام نفسه على التغيير، فكانت حركة الثالث من اب (اغسطس) 2005م الحالية التي تقود المرحلة الانتقالية الراهنة بكل ما تحمله هذه المرحلة من آمال في بناء الدولة الموريتانية على أسس جديدة من العدل والديمقراطية والحكم الرشيد.

انني أعتقد جازما أن تحديد وحصر مثل هذه المعوقات لا بد أن يمثلا أولوية لكل باحث وسياسي موريتاني، حتى يتأتى الوقوف في وجهها، لكيلا تتكرر عملية اجهاض التحول الديمقراطي مرة أخرى، كما أن معرفة السبل الكفيلة لمواجهتها ستجعل من الحمل الجديد للديمقراطية في بلادنا حملا حقيقيا وليس حملا كاذبا كما حصل في السابق، وذلك لأن معرفتنا بمعوقات الانتقال الديمقراطي والعمل على مواجهتها، سيعزز بكل تأكيد من مساعي التحول الديمقراطي في بلدنا، وخصوصا في ظل الآفاق التي تفتحها رهانات المرحلة الحالية، وهي آفاق تدفع حتى الآن في اتجاه أن يتمكن الموريتانيون من ادارة شؤون بلدهم بطريقة حرة وديمقراطية، بعد المعاناة الطويلة منذ الاستقلال والى اليوم من أنظمة الاستبداد بسياقاتها المختلفة: نظام الحزب الواحد (1961 ـ 1978)، الأنظمة العسكرية الشمولية (1978 ـ 1991) ونظام الفرد الواحد صاحب الحزب المهيمن (1991 ـ 2005م).

وقد لا يكون من السهل طبعا علينا في مقال محدود كهذا حصر كل معوقات الانتقال الديمقراطي في موريتانيا، لأنها ببساطة معوقات كثيرة ومتنوعة، الا أن حسبنا أن نثير بعض هذه المعوقات أملا في أن تجد الاهتمام الضروري بها، واذا قمنا في خطوة منهجية بربط هذه المعوقات بطرفيها الأساسيين وهما السلطة والمجتمع، في مسعى للوقوف على ابرز المعوقات التي ارتبطت بكل منهما على حده خلال الفترة الماضية من عمر التحول الديمقراطي الناقص، يمكن أن نستخلص الأمور التالية:

ـ معوقات ارتبطت بالسلطة:

رغم أن المجتمع الموريتاني حديث العهد بمفهوم السلطة المركزية ناهيك عن تسلطها، الا أن أول سلطة عرفتها الدولة الوطنية المستقلة (عام 1960 م) قامت على أساس ضرورة نفي مبدأ الديمقراطية، فهذا الرئيس الراحل المرحوم المختار بن داداه يقول في أحد خطاباته مبررا الغاء التعددية السياسية ـ الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ـ ومن ثم الغاء الديمقراطية «... ان المهمة التي تنتظرنا باختصار تتطلب حزبا (وحيدا) يكون هدفه الأول تأطير الجماهير (ويستطرد في تحديده لمتطلبات هذه المهمة قائلا انها) تتطلب أساليب غير شمولية، ولكنها تختزل المكان المخصص للديمقراطية الغربية، وكل ذلك ـ يقول هذا الرئيس ـ من خلال استعارة وتعلم بعض الأساليب المستخدمة من البلدان الشمولية».

ان هذا الموقف من الديمقراطية لدى الرئيس السابق – والذي يحسن ربطه بسياقاته التاريخية بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقوية الدولة المركزية في ذلك الوقت، نظرا لحداثة عهد الموريتانيين بهذه الدولة ـ ربما يفسر موقف مختلف النظم والسلط التي تعاقبت بعده على حكم موريتانيا من المسألة الديمقراطية، فالجيش ورغم أنه أعلن حين أطاح بحكم الرئيس المختار عن ثلاث أولويات لديه هي: وقف حرب الصحراء، تقويم الاقتصاد الوطني وتحقيق الديمقراطية، الا أنه لم يفشل في أي منها قدر ما فشل في تحقيق الهدف المتعلق بالديمقراطية، فقد عرف الشعب الموريتاني على امتداد الحقبة العسكرية صنوفا من التسلط والاستبداد لم يسبق أن عرفها حتى في أحلك ظروف الاستعمار، ومن هنا فلا نبالغ حين نقول بأنه لا مجال البتة في الحديث عن الديمقراطية خلال هذه الحقبة المظلمة من تاريخ البلاد.

واذا اعتبرنا أن حقبة الرئيس السابق العقيد معاوية ولد الطايع تمثل امتدادا للحقبة العسكرية وهي كذلك بالفعل، وخاصة في طورها الأول (1984 ـ 1991م) وأنها ولو تجاوزا في طورها الثاني قامت بادخال البلاد في مسار انفتاح سياسي ذي واجهة مدنية، حين غابت عن الأنظار البزة العسكرية لتحل محلها البدل المدنية الأنيقة و«الدراعة»، فان ديمقراطية العسكر في هذين الطورين ظلت مفصلة على مقاس أسلحتهم، وهكذا تميزت تجربة الانفتاح السياسي التي أدارها الجيش ـ ابتداء من عام 91م ـ من وراء حجاب مدني بالعديد من معوقات الانتقال الى الديمقراطية وذلك لأسباب نعتقد أن أهمها التالية:

1 ـ لم تقم هذه التجربة بهدف تحقيق انتقال حقيقي الى الديمقراطية، وانما سعت الى تجديد شرعية المجموعة العسكرية الحاكمة وعلى رأسها العقيد ولد الطايع وضمان استمرار احتكارها للسلطة والثروة، وهكذا وتمشيا مع هذه الغاية تم التبني الشكلي لنظام ديمقراطي مزيف سعى الى تحديد الكيفية التي يمكن بها أن تخلف هذه المجموعة نفسها، ولهذا فقد جاءت اذن هذه التجربة ليس بهدف تحقيق الانتقال المنشود الى الديمقراطية، وانما بهدف حل أزمة مشروعية السلطة العسكرية الحاكمة.

2 ـ بناء على المعطى السابق قامت هذه التجربة على نفي مبدأ التداول السلمي على السلطة، فعمدت بذلك إلى تقويض أي أمل في الانتقال الى الديمقراطي، ولتكريس هذا النفي قامت بكل ما بوسعها لاضعاف كل ما نشأ من أحزاب سياسية تحت مسمى المعارضة والتشكيك في مشروعها الوطني، حتى لا تستطيع هذه الأخيرة أن تنجح في أن تسوغ امكانية الحلول محل القائد الفذ والزعيم الحكيم، وما أكثر ما سمعنا عبارات من قبيل من يستطيع الحلول محلك أيها القائد الملهم، بل ان التملق بلغ ببعض مثقفينا أن قال أحدهم بأنه سيرفع دعوى قضائية لصالح المجتمع الموريتاني اذا لم يقم الرئيس السابق ولد الطايع بترشيح نفسه في احدى الاستحقاقات الرئاسية. ايعازا منه وبخبث شديد بأن لا أحد في المجتمع يصلح لرئاسة البلد غير ولد الطايع.

3 ـ شكل الاستئثار المطلق بالسلطة على النحو السابق المعوق الثالث الذي قام على نفي مبدأ آخر أساسي ومهم هو مبدأ المشاركة في الحكم، ولعل أبرز تجليات هذا الاستئثار كمُن في الهيمنة المطلقة لحزب الرئيس ولد الطايع (الحزب الجمهوري ـ P.R.D.S) الذي حكم باسمه البلاد، واستئثاره المطلق بجميع مؤسسات الدولة التي خلقتها هذه التجربة تحت شعار الديمقراطية، بدأ بالاستئثار بالحكومات المتعاقبة مرورا بالبرلمان بغرفتيه النواب والشيوخ وانتهاء بالمجالس البلدية. حتى أن المرء بات يدرك أن الكم الهائل من الأحزاب الذي يكثر الحديث عنه من قبل النظام السابق كدليل على وجود تعددية سياسية ومن ثم على وجود تحول ديمقراطي فيها، ليس أكثر من أسماء بلا مسميات.

ـ معوقات مرتبطة بالمجتمع:

اذا كانت الأسباب المتقدمة تفسر بعض معوقات الانتقال الديمقراطي التي ارتبطت بالتجربة السابقة، فان معوقات الانتقال الديمقراطي في الوقت الراهن، والتي يمكن اعتبارها في نفس الوقت تحديات تواجه مستقبل التحول الديمقراطي في بلادنا، هي معوقات ترتبط بالأساس بالمجتمع، وهي بلا شك أكثر تعقيدا من المعوقات السلطوية السابقة، حيث ترتبط في شقها الأول بالمجتمع المدني من أحزاب واتحادات ونقابات وجمعيات، أما في شقها الثاني فترتبط بالتركيبة المجتمعية للمجتمع الموريتاني ككل، فهذا المجتمع كما هو معروف بالاضافة الى كونه مجتمعا اثنيا، فانه لا يزال يعيش في ظل تنظيمات ما قبل الدولة من عشائرية وقبلية وفئوية، وهي تكوينات لا شك أنها تمثل تحديا حقيقيا في وجه الانتقال الديمقراطي في بلادنا، بل انها ربما تمثل تناقضا صارخا مع جوهر فكر ما بعد قيام الدولة الوطنية نفسها. هذا الفكر الذي يفترض أن الدولة بمفهومها الحديث يجب أن تقوم أول ما تقوم على مبدأ المواطنة الفردية، وعلى ذلك فالدولة التي لا يتمتع فيها الفرد المواطن بكل حقوقه بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه، ودون اعتماده في ذلك على عشيرة أو قبيلة، لا يمكن أن تعد دولة ديمقراطية والعكس صحيح كذلك. ولا يعني هذا بالطبع أن تتناقض هذه الدولة مع حق الفرد في الشعور بالانتماء الى مجموعته الاثنية أو الدينية أو حتى لعشيرته أو قبيلته. فالمهم هو أن يكفل له الحق كفرد أولا في التمتع بجميع حقوقه الفردية، بما في ذلك كافة حقوقه الثقافية والاجتماعية. شريطة أن لا يتناقض ذلك فقط مع مقتضيات استمرار ووحدة وازدهار الكيان الأكبر الذي هو الدولة.

واذا بدأنا بمعوقات الانتقال الديمقراطي المرتبطة بما يسمى عندنا بالمجتمع المدني وعلى رأسه الأحزاب السياسية، فهي تكمن في أن هذا المجتمع لا زال بعيدا كل البعد عن النضج والقدرة على الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن خلق النموذج القابل للاحتذاء من السلطة في مجال تعزيز مساعي الانتقال الديمقراطي، فالأحزاب السياسية ما زالت عاجزة عن تحيق الانتقال الديمقراطي داخلها، فالزعيم فيها يظل زعيما الى الأبد، بما يعنيه ذلك من هيمنة مطلقة على قرارات الحزب، ومن وقوف في وجه امكانية ترقية الأعضاء الآخرين في الحزب الى المراكز القيادية بصرف النظر عن أية قيود عرقية أو دينية أو اجتماعية.

* باحث وأستاذ جامعي
Mohamedoubenmohamed2005@yahoo.fr

ما قصة أمريكا وايران؟

د. عوض السليمان*

■ لا تنفك وسائل الاعلام عن الحديث حول ضربة أمريكية لايران، لا تقوم لها قائمة بعدها. بعض تلك الوسائل يعتمد على الاستقراء السياسي لأحداث المنطقة الملتهبة، ومشروع ايران النووي. بينما يذهب بعض الاعلاميين بالاعتماد على تسريبات صحافية معينة ووسائل خاصة.

وفي الأيام الأخيرة سمع الناس تصريحات السيد عمرو موسى الذي حذر من ضرب طهران، وكذلك ما قاله البرادعي من أن الهجوم على طهران سيؤدي الى كارثة لا تحمد عقباها. ناهيك عن تصريحات مسؤولين كثر حول أهمية الحل السياسي لمشروع ايران النووي والابتعاد عن الهجوم العسكري.

وخلاصة القول ان هناك، على الأقل، احساسا عند كثير من المتابعين، أن هجوماً أمريكياً على ايران بات وشيكاً للغاية.

ولكن لدي شكوك وأسئلة حول هذه النقطة لا أستطيع فهمها، وتجعلني، على قله فقهي، أستبعد أي اعتداء أمريكي على طهران. وأول هذه الشكوك ينصب على الخدمات التي تقدمها حكومة طهران للقوات الأمريكية في المنطقة العربية ـ الاسلامية. فلا أزال أذكر كيف أن وزير الخارجية الايراني السابق كمال خرازي صرح، وبالعين المفتوحة، ان أمريكا ما كانت لتقضي على طالبان لولا مساعدة الجيش الايراني. حيث أشركت ايران تسعة آلاف مقاتل، لا لتقضي أمريكا على طالبان، بل لتدمر بلداً صغيرا او فقيراً، وتنتهك حرمته وتسرق ثروته.

وان كانت مسألة أفغانستان غير واضحة لكثير من الناس، فكيف لنا نسيان ما يجري في العراق، من تقتيل طائفي بغيض، وصلت شراسته لقتل الناس على أسمائهم. فاذا كان اسمك عمر فويل لك من المثقاب، أما اذا كنت عثمان، فاعلم أن رأسك مقطوع لا محالة. وويل لمن لا يعرف قصة الغدير وحادثة استشهاد الحسين رضي الله عنه وعن أبيه. وكل هذا، ولم تعد المسألة خافية على أحد، يتم بموافقة بل وبتمويل ايراني. ولقد قرأت